ظاهـرة التـسـول فـي العـراق

دراسة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ـ محافظة النجف الأشرف

أنموذجاً (الأسباب والمعالجات)

دراسة مجتمعية مقدمة إلى دائرة العمل والتدريب المهني

قسم صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتفتيش العمل / النجف الاشرف

المدرس الدكتور

إسراء عباس عبد

المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف

israaabas@gmail.com

The Phenomenon of Begging in Iraq: A Study of its Economic and Social Dimensions - Najaf Governorate as a Case Study (Causes and Solutions)

A community study submitted to the Department of Labor and Vocational Training

Small Income-Generating Projects Support Fund and Labor Inspection Section/Najaf

Lecturer Dr.

Israa Abbas Abdel

General Directorate of Education in Najaf Governorate

الملخص:-

تعد ظاهرة التسول في العراق، ولاسيما في محافظة النجف الأشرف، إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعود جذورها إلى عقود مضت، حيث ترافقت مع التغيرات الكبرى التي شهدها البلد، عكست هذه الظاهرة تدهور الأوضاع المعيشية والضغوط النفسية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن العراقي، نتيجة الحروب المتعاقبة، والحصار الاقتصادي، وتراكم الأزمات السياسية والأمنية.

تاريخياً، عرفت مدن عراقية مثل النجف الأشرف، بكونها مقصداً للزوار ومركزاً دينياً واقتصادياً، مما جعلها بيئة خصبة لظهور أشكال متعددة من التسول، لاسيما في أوقات الأزمات، لكن مع تصاعد موجة النزوح الداخلي وارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال العقود الأخيرة، تحولت الظاهرة من حالات فردية إلى مشكلة مجتمعية منظمة، بات الأطفال والنساء يشكلون جزءاً كبيراً من المشهد فيها.

بحثت هذه الدراسة، في مبحثها الأول، الإطار التاريخي والاجتماعي للفقر في العراق، وتطور ظاهرة التسول في النجف الأشرف بشكل خاص، وفي المبحث الثاني، ناقشت الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، أما في المبحث الثالث، قدمت الدراسة معالجات مستدامة بهدف الحد من الظاهرة عبر تحسين الأوضاع المعيشية وإعادة تأهيل المتسولين.

الكلمات المفتاحية: التسول، الفقر، النجف، البطالة، الانحراف السلوكي.

Abstract:-

Begging in Iraq, particularly in the holy city of Najaf, is a socio-economic phenomenon with roots stretching back decades. It has emerged alongside the major changes the country has undergone, reflecting the deteriorating living conditions and the psychological and social pressures suffered by Iraqi citizens as a result of successive wars, economic sanctions, and a series of political and security crises.

Historically, Iraqi cities like Najaf have been known as destinations for pilgrims and religious and economic centers, making them fertile ground for various forms of begging, especially during times of crisis. However, with the surge in internal displacement and rising unemployment and poverty rates in recent decades, the phenomenon has transformed from isolated incidents into an organized societal problem, with children and women now constituting a significant part of the scene. In its first section, this study examined the historical and social framework of poverty in Iraq, and the development of the phenomenon of begging in Najaf in particular. In the second section, it discussed the negative repercussions of this phenomenon on the economic, social and psychological levels. In the third section, the study presented sustainable solutions aimed at reducing the phenomenon by improving living conditions and rehabilitating beggars.

Keywords: begging, poverty, Najaf, unemployment, deviant behavior.

المقدمة:ـ

شكّل العراق عبر عقود عديدة مسرحاً لتحديات شديدة التعقيد، تتابعت وتشابكت لتخلق واقعاً اجتماعياً وإنسانياً متراكماً أثقل كاهل المجتمع، وقد تجلّى هذا الواقع بظواهر سلبية استشرت في النسيج الاجتماعي، كتفشي المخدرات الذي أنهك الأجيال، وتدهور الأمني المستمر الذي زرع مناخاً من عدم الاستقرار.

وبين هذه المشكلات المتشابكة، برزت بوضوحٍ لافت وأليم ظاهرة التسول، التي تحوّلت من ممارسة فردية عابرة إلى ظاهرة جماعية ممنهجة، هددت السلامة الاجتماعية في مناطق واسعة. وقد اتسع نطاقها تدريجياً، مع تزايد ملحوظ في أعداد المتسولين الذين انتشروا في الفضاءات العامة والشوارع الرئيسية.

ولم يكن هذا الانتشار عادياً، إذ تميّز بظهور فئة الأطفال بشكل كثيف، حيث أصبحوا مشهداً مألوفاً وحزيناً عند التقاطعات وأبواب المساجد والأسواق والمؤسسات الحكومية. وفي كثير من الأحيان، تحوّل هؤلاء الأطفال إلى أدوات في عمليات استغلال منظمة، مما عمّق المأساة الإنسانية وطمس معالم طفولتهم البريئة، عاكساً صورة قاتمة عن أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة تُنبئ بمستقبل مليء بالتحديات.

لذا، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ "ظاهرة التسول في العراق: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ـ محافظة النجف الأشرف أنموذجاً (الأسباب والمعالجات)" لتسلط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال التركيز على محافظة النجف الأشرف كنموذجٍ للبحث. وتهدف إلى سبر أغوار الأسباب الكامنة وراء انتشار التسول، واستكشاف السبل الفعّالة للحد منه.

تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تحلل العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدافعة نحو التسول، كما تهدف إلى وضع توصيات بنّاءة تُسهم في تطوير استراتيجيات وبرامج لمكافحة الظاهرة.

وبذلك، تؤكد الدراسة على أهمية فهم التسول من منظور متعدد الأبعاد، وتقديم حلول عملية تُسهم في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر العراقية، وتستمد أهميتها من كونها

إضافة علمية لموضوع حيوي، وتستجيب لفراغ بحثي ملحوظ، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن تشخيص الأزمات المُسبّبة وتمكين الفئات المتضررة يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان مشاركة مجتمعية إيجابية في بناء مستقبل أفضل للعراق.

فرضية الدراسة:

ظاهرة التسول في العراق، ولاسيما في محافظة النجف الأشرف، تمثل مشكلة خطيرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية متشابكة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق تعاني من تحديات كبيرة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة التسول بشكل واسع. الأسباب التي دفعت الناس إلى التسول متعددة ومتنوعة، فمنها ما يعود إلى الفقر والبطالة، ومنها ما يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسر العراقية.

هناك عوامل نفسية واجتماعية تلعب دوراً هاماً في دفع الناس إلى التسول، مثل فقدان الأمل في المستقبل والشعور باليأس، ظاهرة التسول في النجف الأشرف، كأحد المحافظات العراقية، تعكس بشكل واضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها الأسر العراقية، هذه الظاهرة تتطلب تدخلاً فورياً وفاعلاً من قبل الحكومة والمجتمع المدني للحد من انتشارها وتقديم الدعم اللازم للأسر المحتاجة.

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة، حيث تناول المبحث الأول الفقر في العراق من منظور تاريخي واجتماعي واقتصادي، مع التركيز على التحديات والاستجابات، كما سلط هذا المبحث الضوء على ظاهرة التسول في مركز محافظة النجف الأشرف، حيث تم دراسة الأسباب والدوافع التي تدفع الأفراد إلى التسول.

في المبحث الثاني، تم التركيز على الانعكاسات السلبية لظاهرة التسول من منظور اقتصادي واجتماعي ونفسي، هذا المبحث سعى إلى توضيح كيف تؤثر ظاهرة التسول على الأفراد والمجتمع من مختلف الجوانب.

أما المبحث الثالث، فقد ركز على تقديم معالجات فعالة ومستدامة لظاهرة التسول، هذا المبحث هدف إلى وضع حلول بناءة يمكن أن تساهم في الحد من انتشار ظاهرة التسول

وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المتضررة.

بشكل عام، يمكن القول إن الدراسة قدمت رؤية شاملة حول ظاهرة التسول في العراق، مع التركيز على الأسباب والانعكاسات والحلول الممكنة، من خلال هذه المباحث الثلاثة، تسعى الدراسة إلى تقديم مساهمة قيمة في فهم ومعالجة هذه الظاهرة الخطيرة.

المبحث الأول

أولاً: الفقر في العراق تحليل تاريخي ـ اجتماعي ـ اقتصادي للتحديات والاستجابات:

يُعد الفقر من أبرز الظواهر العالمية إلحاحاً وتعقيداً، حيث يتشكل كنسيج مُحكم تتشابك فيه عوامل اقتصادية، واجتماعية، وصحية، ونفسية، وحتى سياسية، بشكل يصعُب معه فصلها عن بعضها البعض. ونظراً لهذه الأهمية الحاسمة وتأثيراتها البعيدة المدى على الأفراد والمجتمعات، فقد تعددت وجهات النظر وحاولت التعريفات العديدة، صادرة عن علماء اقتصاد واجتماع، ومختصين في التنمية، ومنظمات دولية، أن تلتقط جوهر هذه الظاهرة المُتعددة الوجوه[١].

وقد سعت الأمم المتحدة، في محاولة لرسم صورة شاملة، إلى تجاوز المفهوم التقليدي الضيق للفقر، الذي حصره لسنوات في مجرد ندرة الدخل المادي أو قلّة الموارد المالية أو انعدام مصدر الرزق المستقر. فقد وسّعت المنظمة الدولية هذا المفهوم ليشمل حالة من الحرمان الشامل والمركب، تتجلى مظاهره ليس فقط في آلام الجوع ووضعف التغذية، بل تمتد لتطال صعوبة أو استحالة الوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الآمن[٢].

كما أن هذا التعريف الموسع يسلط الضوء على الأبعاد غير المادية الكامنة في قلب تجربة الفقر، والتي لا تقلّ وطأة عن الحرمان المادي. فهو يشمل التمييز الاجتماعي القائم على الفقر، والإقصاء المنهجي من المشاركة الفاعلة في المجتمع، والتبعية، وفقدان الكرامة الإنسانية. والأهم من ذلك، أنه يبرز الإقصاء السياسي، المتمثل في انعدام الفرص الحقيقية للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياة الفرد ومستقبل مجتمعه، مما يُعمّق الشعور بالعجز ويُرسخ دائرة الحرمان[٣].

وبذلك، يصبح الفقر، في هذا الإطار، أكثر من مجرد رقم على مقياس الدخل؛ إنه قيد شامل يحد من القدرات البشرية، ويسلب الخيارات، ويعيق إمكانية عيش حياة كريمة يحقق فيها الفرد إمكاناته، كما يُعرِّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه حرمان من الحقوق الأساسية ومن الفرص ومن الأمن، مما يخلق حلقة مفرغة تنتقل عبر الأجيال إذا لم يتم معالجتها بمنظور متكامل وشامل(٤).

تظلُّ ظاهرة الفقر واحدةً من أكثر التحديات الإنسانية عُمقاً واستمراريةً عبر التاريخ، حيث ما زالت حاضرةً في معظم مجتمعات العالم، وإن اختلف حجم انتشارها وآثارها من بيئة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الأنظمة الاجتماعية والتشريعات الوضعية والقِيَم الدينية والأعراف الثقافية. وقد تميَّزت المجتمعات الإسلامية عمومًا - والمجتمع العراقي على وجه الخصوص - عبر عصوره التاريخية المتعاقبة، بإعطاء أولويةٍ خاصة لمواجهة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة، مُستندةً في ذلك إلى منظومةٍ قِيَميةٍ راسخةٍ تجمع بين السموِّ الروحي والأصالة الدنيوية، والتي استُمدت منها جملةٌ من الأسس النظرية والمفاهيم والتجارب التطبيقية الهادفة إلى معالجة الفقر وآثاره(٥).

وقد شهد العراق على امتداد تاريخه الطويل فتراتٍ متناوبةً من الرخاء والتقدم والازدهار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما عرف فتراتٍ أخرى شهدت تراجعاً في مختلف المؤشرات وانتشاراً للعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الفقر(٦)، وكان لقرارات العقوبات الاقتصادية الدولية التي فُرضت على البلاد بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠م(٧)، ثم للتداعيات العميقة والمتسعة التي أعقبت الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، آثارٌ بالغةٌ ومباشرةٌ على مجمل المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. وقد أسفرت هذه العوامل مجتمعةً، ولا سيما في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عن اتساع رقعة الفقر وازدياد حدته، ليصبح أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمع العراقي وتطوره(٨):

شكّلت العقود الثلاثة الماضية، وبدقة منذ منعطف عام ١٩٩٠، رحلة العراق المضنية عبر سلسلة متعاقبة من الصدمات والتحولات العميقة التي أعادت تشكيل كيانه المؤسسي والاجتماعي برمته، وقد تكاتفت عوامل داخلية وخارجية لإدامة حالة من الانهيار المنهج،

كان الثمن الأقسى فيها يُدفع من جيب المواطن البسيط، حيث ترسّخ الفقر من كونه محنةً عابرة إلى ظاهرةٍ بنيويةٍ مزمنة تطبع واقع المجتمع[٩].

ويمكن تتبع جذور هذه الظاهرة عبر محطات تاريخية حاسمة، فبعد غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠، دخل البلد في نفق الحصار الاقتصادي الدولي الأطول في تاريخه الحديث، والذي استمر لما يقارب ثلاثة عشر عاماً، حوّل هذا الحصار، بموجب قرارات مجلس الأمن، الاقتصادَ العراقي النفطيَ القوي إلى اقتصاد مشلول ومعتمد على الحد الأدنى للإبقاء على الحياة عبر برنامج "النفط مقابل الغذاء"، كانت النتيجة كارثية على كل المستويات: انكمش الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٨٠ مليار دولار إلى أقل من ٤٠ مليار، وفقد الدينار العراقي قيمته مع وصول التضخم إلى معدلات خيالية تجاوزت ٤٠٠٪ في منتصف التسعينيات، مما محا مدخرات أجيال. وتراجع دخل الفرد من أكثر من عشرة آلاف دولار سنوياً إلى بضعة آلاف فقط، في انهيارٍ مريع للقدرة الشرائية دفع ملايين العراقيين من الطبقة الوسطى والفقيرة إلى هوة العوز، وقضى على البنية التحتية الإنتاجية ورأس المال البشري، مخلّفاً إرثاً ثقيلاً من الفقر استمر حتى بعد رفع الحظر[١٠].

ولم يكن رفع الحصار في عام ٢٠٠٣ نهاية المأساة، بل بداية لمرحلة جديدة من التعقيدات؛ فقد أدت الفوضى التي أعقبت الغزو والاحتلال الأمريكي، والانتقال السياسي الهشّ القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، إلى تفشي ظاهرة الفساد المؤسسي كسرطان في جسد الدولة الناشئة، تحوّلت الموارد الهائلة لإعادة الإعمار، والعوائد النفطية القياسية، إلى غنائم تُقسّم بين النخب الحاكمة وشبكات المحسوبية، وأُهدرت تريليونات الدولارات في مشاريع وهمية أو مبتورة، بينما حُرِمت الخدمات الأساسية من الكهرباء والماء والصحة والتعليم من الاستثمار الحقيقي. أصبح الفساد ليس مجرد انحراف إداري، بل آلية حكم وعقيدة اقتصادية أعادت إنتاج الفقر على نطاق أوسع، حيث تدفقت الثروة إلى قمة الهرم بينما توسعت قاعدة المجتمع المحروم.

كما أن انعدام الاستقرار الأمني المزمن، منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، دوامة الفقر وطارد فرص التنمية، فقد عانت البلاد من حرب طائفية دامية، وصعود تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الذي سيطر على مساحات شاسعة دمّر بنيتها التحتية وأزاح الملايين

من ديارهم، وتجاذبات إقليمية وداخلية مسلحة. حوّلت هذه النزاعات المتكررة الموارد الوطنية الهائلة من التنمية إلى الإنفاق العسكري والأمني، وشردت ملايين العائلات وفككت مجتمعات بأكملها، وفقد الكثيرون ممتلكاتهم ومصادر رزقهم، كما قضت على الثقة بالبيئة الاقتصادية، مما عطّل الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وأبقى البطالة خصوصاً بين الشباب في مستويات مرتفعة، وهي التربة الخصبة لمزيد من التهميش واليأس، وهكذا، تشابكت حلقات مفرغة من الصدمة الاقتصادية، والفساد الحوكمي، وعدم الأمن، لنسج بساط الفقر الواسع والمستديم تحت أقدام الشعب العراقي(١١).

بين ثنايا مشهد العراق المتناقض، تَبرزُ مفارقةٌ تكاد تكون فريدةً في تاريخ الأمم؛ مفارقةٌ اقتصادية واجتماعية وسياسية تَحمل في طياتها سؤالاً وجودياً محيراً: كيف يمكن لأرضٍ تَسبح فوق بحرٍ من الثروات أن تُغرق سكانها في وحل الفقر؟ إنها الأرض ذاتها التي حباها الخالق بإمكانيات هائلة قلَّما اجتمعت لبلدٍ واحد: ثروة بشرية شابة وحيوية، وسهلٍ خصيبٍ يمتدُّ كسجادة خضراء تحت سماء صافية، ونهرين عظيمين يرويان أرضاً كانت مهدَ الحضارات، وكنزاً من الثروات المعدنية يَتربع على عرشه النفطُ الخام والغاز الطبيعي، ليجعل من هذا البلد أحد أغنى دول العالم بالمقاييس المادية(١٢).

لكن هذه الصورة الذهنية للغنى تتحطم على صخرة الواقع المرير، حيث تتفشى ظاهرة الفقر كالنار في الهشيم، لتتحول من مجرد تحدٍ عابر إلى إشكالية بنيوية عميقة الجذور، تمدُّ ظلالها القاتمة على كل مناحي الحياة، لقد تجاوز الفقر هنا كونه حقيقة اقتصادية ليتحول إلى ظاهرة اجتماعية معقدة، وسياسية مؤلمة، تهدد النسيج المجتمعي وتعيق أيَّ أملٍ في التنمية المستقبلية(١٣).

وما كان لهذا الوضع المتأزم إلا أن ازدادَ حدةً وتعقيداً تحت وطأة العاصفة العالمية التي أحدثها وباء كورونا منذ ٢٤ فبراير / شباط٢٠٢٠، فمع إغلاق الحدود وتجميد حركة العالم، وتقلص الأنشطة الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها، انهارت أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو الشريان الرئيسي الذي ظلَّ الاقتصاد العراقي يرتكز عليه بكل ثقله لعقود. فلم يكن الانهيار الاقتصادي مجرد ركود عابر، بل كان شللاً تاماً أصاب الجسد الاقتصادي الهش أساساً، وكشف عن هشاشة بنيته التي تفتقر إلى أيِّ تنوع يحميه من صدمات الخارج.

غير أن جائحة كورونا وأزمة النفط، رغم فداحتهما، لا يمكن اعتبارهما سوى العاملَ

المحفز الذي كشف عن الداء الأعمق والأكثر استعصاءً. فالعلة الحقيقية تكمن في عقدين من الزمن (أو يزيد) من التردد وغياب الرؤية، وفشل الحكومات العراقية المتعاقبة، واحدة تلو الأخرى، في تقديم علاج جذري لهذا الداء المزمن، كان القصور واضحاً في الافتقار إلى التطبيقات العملية الناجعة، والخطط الاستراتيجية الواضحة، التي من شأنها أن تضع مرتكزات أساسية متينة لاقتصاد منتج، وتصميم سياسات اجتماعية حكيمة تستطيع تطويق تداعيات الفقر قبل أن تستشري، وبدلاً من ذلك، تم التعامل مع الظاهرة بردود فعل ظرفية، تفتقر إلى الرؤية الشمولية والقدرة على المبادرة، فتحول الفقر من تحدٍ يمكن احتواؤه إلى مأزقٍ وجودي معقد، يشكل كابوساً حقيقياً يواجه صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق، ويحول أحلام التنمية والازدهار إلى سرابٍ بعيد المنال(١٤).

وقد أجمع الباحثون، في سياق تحليلهم التاريخي على أن الفقر لم يكن مجرد نتيجة لظروف اجتماعية معينة، بل ثبت أنه كان، في حد ذاته، سبباً جذرياً للعديد من المعضلات والمشكلات الاجتماعية الخطيرة. ومن أبرز تلك المشكلات التي تولدت عن رحم الفقر وأزماته المزمنة، كانت ظاهرة التسول، إلى جانب ظاهرة تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة، حيث شكلت كلتاهما دليلاً ملموساً على الانهيار الجزئي في البنى الاجتماعية والتعليمية تحت وطأة الحاجة الاقتصادية المدقعة(١٥).

والجدير بالذكر أن ظاهرة التسول ارتبطت عبر السنين، بملامح شخصية المتسول واضطرابها، حيث انعكست حالات عدم التوافق وسوء التكيف مع نسيج المجتمع على سلوكيات الأفراد، كما شوهد انحرافٌ في أنماط تفكيرهم قادهم، في نهاية المطاف، إلى ممارسة فعل التسول(١٦).

كما نُظر إلى المتسول، في أطروحات أخرى، على أنه ضحيةٌ تراكمت عليها الظروف القاسية، حيث نشأ في كنف أسرة تفتقر إلى الطمأنينة والاستقرار، وفي محيط مجتمعي حرمه من الضمان الاجتماعي والأمان المعيشي. وكان الانخفاض الشديد في مستوى المعيشة، الذي جُبر الأفراد على العيش في ظله، عاملاً حاسماً في دفعهم نحو هذا المسلك. وقد رأى عطية أن المتسولين كانوا، في الغالب، ضحايا لمزيج معقد من العوامل الأسرية والمجتمعية والاقتصادية المتداخلة(١٧).

ثانياً: ظاهرة التسول في مركز محافظة النجف الاشرف: دراسة في الأسباب والدوافع.

بناءً على اللقاءات الميدانية التي أُجريت مع عينة من المتسولين والمتسولات، من مختلف الفئات العمرية، في محافظة النجف الأشرف، تبلورت مجموعة من العوامل والأسباب الرئيسة الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- ظهر أن الخلل في التنشئة الاجتماعية، والمتمثل في الإهمال الأسري والحرمان العاطفي، فضلاً عن نقص الرعاية الاجتماعية وسوء المعاملة داخل المحيط الأسري، شكل ركيزة أساسية في دفع الأفراد، ولاسيما صغار السن، نحو اعتبار التسول مخرجاً أو مهنةً يُلوذون بها هرباً من واقعهم الأليم. وهذا ما أكدته المتسولة (م.ب) بقولها: "البيت كان مكاناً للخوف وليس للأمان، فبحثت عن الرزق في الشارع حيث لا أحد يضربني أو يصرخ في وجهي".

٢- لوحظ وجود سبب مرتبط بالبيئة الثقافية والتعليمية، إذ ساهم الافتقار إلى التعليم والمعرفة، وانتشار الجهل، فضلاً عن الإخفاق الدراسي أو عدم تحقيق النجاح في مسارات الحياة المختلفة، في خلق حالة من التيه وعدم التوافق الاجتماعي، ونقص في التوجيه الأخلاقي السليم الذي يحفظ للفرد كرامته ويوجهه نحو المسارات المشروعة لتحقيق ذاته وإثبات وجوده في المجتمع. وهذا ما أكده المتسول (ح. ا) بقوله: "تركت المدرسة وأنا صغير لأنّني لم أكن أفهم شيئًا، ولم أجد من يُعيد لي ثقتي بنفسي أو يرشدني إلى طريق آخر. فوجدت نفسي في الشارع، حيث لا يحتاج الأمر إلى شهادة أو نجاح، بل فقط إلى يد ممدودة".

٣ـ تفشي البطالة المزمنة، عدم توفر فرص عمل مناسبة أو مستقرة للقادرين على العمل، لاسيما بين فئة الشباب والخريجين، مما يؤدي إلى انقطاع مصدر الدخل وتهديد الاستقرار المالي للفرد والأسرة. وقد أشار المتسولون خلال لقائي بهم إلى أن تفشي البطالة المزمنة وعدم توفر فرص عمل مناسبة أو مستقرة للقادرين على العمل، لاسيما بين فئة الشباب والخريجين، يؤدي إلى انقطاع مصدر الدخل وتهديد الاستقرار المالي للفرد والأسرة. هذا الوضع يدفع بعض الأفراد إلى اللجوء للتسول كوسيلة للبقاء.

٤- التنشئة في بيئة متسولة: نشوء الفرد داخل أسر أو جماعات اعتادت على التسول وروجت له كوسيلة مشروعة أو مهنة عائلية، مما يؤدي إلى تطبيع الظاهرة وإضعاف الحواجز النفسية والأخلاقية أمام ممارستها، إذ أن توجيه الآباء لأبنائهم نحو التسول منذ الصغر وتدريبهم على أساليبه؛ مما يؤدي إلى استمرار وتوارث هذه الظاهرة عبر الأجيال، حتى في غياب الحاجة المادية الحقيقية أحيانًا، وهذا ما أشارت له المتسولة (ن. ح) بإن والدتها أجبرتها على التسول رغم أن وضعهم لا يستدعي ذلك، مما يظهر كيف يمكن أن تصبح هذه العادة متوارثة في بعض الأسر.

٥- كشفت المقابلات عن سبب مرضي خطير، تمثّل في انتشار آفة الإدمان على الكحول والمخدرات بين بعض المتسولين، وقد أدت هذه الآفة إلى حالة من العوز المادي الحاد والاستنزاف الاقتصادي، مما دفع المدمنين إلى البحث عن مصادر سريعة للحصول على المال لتلبية رغبتهم الملحّة، فوجدوا في التسول وسيلةً مباشرةً وظاهرةً لجمع الأموال التي تؤمن ثمن المواد المخدرة، مما خلق حلقة مفرغة من الإدمان والتسول.

٦- ضعف الوازع الأخلاقي والديني: حيث يتحول التسول لدى فئة معينة (كالعديد من المتسولات) إلى مهنة غير شرعية ومقصودة، تعكس انهيارًا في القيم وضعفًا في الوازع الديني، وغالبًا ما ترتبط بهروب الفرد من بيئته الأسرية.

٧- الانحراف السلوكي نحو السهولة: تحول التسول إلى وسيلة سهلة ومغرية لكسب الأموال دون بذل جهد مشروع، مما يشجع على استغلال عواطف الناس ومشاعر التعاطف لديهم.

٨- انتشار ظاهرة عقوق الوالدين: تقصير الأبناء (خاصة صغار السن والمراهقين) في واجباتهم نحو آبائهم المسنين، مما يحرمهم من الرعاية والدعم المادي، ويُجبر المسنين على اللجوء إلى التسول لسد احتياجاتهم أو كصيحة استغاثة.

٩- تخلي الآباء عن أبنائهم: هجر الآباء أو الأمهات لأطفالهم وتركهم دون رعاية أو إعالة، مما يدفع بهؤلاء الأطفال (وخاصة القُصَّر) إلى تبني التسول كمصدر وحيد للبقاء على قيد الحياة.

١٠ـ تخلي الأبناء عن آبائهم المسنين: إهمال الأبناء البالغين لآبائهم في مرحلة الشيخوخة، وحرمانهم من الدعم الصحي والنفسي والمادي، مما يدفع بالمسنين إلى الشوارع بحثًا عن مصادر بديلة للدخل.

١١ـ الكوارث الطبيعية والبيئية: تعرض المجتمعات لكوارث مفاجئة مثل الفيضانات والزلازل والجفاف أو الحروب، مما يؤدي إلى فقدان الأفراد لممتلكاتهم ومصادر رزقهم دفعة واحدة، ويجعلهم بلا مأوى أو دخل.

١٢ـ غياب شبكات الأمان الاجتماعي: عدم وجود أنظمة دعم اجتماعي فعالة وسريعة التجاوب لتقديم المساعدة العاجلة لمن تضرروا من الكوارث، مما يدفعهم للاعتماد على المساعدات العشوائية والتسول كخيار إجباري.

١٣ـ الفقر المدقع وتدني الدخل: حصول الفرد على دخل منخفض جداً لا يكفي لتغطية تكاليف ضروريات الحياة الأساسية من الطعام والملبس والمسكن والعلاج، أو انعدام الدخل تماماً في الحالات القصوى.

١٤ـ الحرمان من الحاجات الأساسية: فشل الفرد في توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية لنفسه أو لأفراد أسرته المعالين، مما يخلق حالة من العوز والحرمان الشديدين.

١٥ـ الضغط النفسي والمادي: يخلق الفقر والبطالة والحاجة ضغوطًا هائلة تدفع الفرد إلى نقطة حرجة، حيث يرى في التسول الملاذ الأخير والسبيل الوحيد للنجاة، متجاوزاً مشاعر الكرامة والخجل تحت وطأة الحاجة الملحة واليأس.

١٦ـ وجدت من خلال التجوال شكلاً آخر للتسول يسمى "التسول المُقنَّع"، حيث يظهر الفرد بمظهر البائع البسيط الذي يمارس عملاً ظاهرياً هامشياً (كبيع العلك أو الحلوى المُعيَّنة)، لكن هذا النشاط لا يحقق له دخلاً حقيقياً يكفي لتلبية أبسط احتياجاته المعيشية. الهدف الجوهري من هذا النشاط الظاهري ليس تحقيق ربح مادي، بل استثارة عطف الآخرين والتعاطف معهم، وجذب انتباههم العاطفي من خلال تقديم صورة "البائع الصغير" أو "صاحب الحرفة المتواضعة"، مما يسهل عملية تلقي الصدقات أو الهبات بشكل غير مباشر.

عند الاستفسار عن سبب هذا التصرف، تبين أن الدافع الرئيسي هو "كسب الوُدّ والعطف" من قبل المحيطين، مما يكشف عن حاجة عميقة إلى الاعتراف الاجتماعي أو الدعم النفسي والعاطفي، وربما يشير أيضاً إلى استغلال المشاعر الإنسانية السلبية كالشفقة أو الشعور بالذنب لدى الآخرين لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية، يخلق هذا السلوك تشويشاً في التمييز بين من يحتاج حقاً للمساعدة وبين من يتخذ من الحاجة ستاراً، مما قد يؤثر سلباً على الثقة المجتمعية ويدفع إلى التشكيك في دوافع من يطلبون العون، كما يعكس تعقيداً في ظواهر الفقر والاحتياج وطرق التكيف معها في السياقات الحضرية.

١٧- بناءً على الجولات الميدانية وجدت حالات صعبة بين المتسولين تعاني من إعاقات جسدية شديدة، مثل بتر الأطراف، والتي تحول دون قدرتهم على كسب الرزق، مما يدفعهم إلى اللجوء للتسول كمصدر وحيد للدخل، أيضاً لاحظت متسولين يعانون من اضطرابات أو اختلالات عقلية ونفسية، مما يجعلهم بحاجة ماسة إلى رعاية متخصصة من الجهات المختصة، نظراً لصعوبة تعاملهم مع المجتمع أو الاعتماد على أنفسهم.

١٨- انتشار أسباب تتعلق بعدم الاستقرار الوظيفي، مثل سوء التوافق مع العمل، وكثرة التغيب عنه، وضعف الأداء المهني، والتي تنتهي غالباً بفقدان الوظيفة، مما يدفع الأفراد المتأثرين بهذه المشكلات إلى التسول نتيجة عدم وجود مورد مالي.

الجغرافية المكانية والزمانية لظاهرة التسول في محافظة النجف الأشرف:

كشفت الجولة الميدانية للدراسة رغم تواضع إمكانياتها عن انتشار ظاهرة التسول على نطاق واسع في مركز محافظة النجف، وقد رصدت عمليات المسح والمراقبة المباشرة تركيزاً واضحاً لهذه الظاهرة في مواقع محددة تتميز بحركة الناس الكثيفة، مثل أماكن العتبات المقدسة، فضلاً عن التقاطعات المرورية، كما امتد وجود المتسولين ليشمل أماكن أخرى مثل المناطق العامة كالحدائق، والمحيط القريب من العيادات الطبية والمستشفيات، حيث تشكل هذه المواقع مجتمعة بؤراً رئيسية لتجمع المتسولين واستقطابهم.

والجدير بالذكر أن انتشار ظاهرة التسول بشكلٍ واسعٍ ومُلحّ في المناطق الحيوية والمركزية، وقد تبدو أسباب هذا الانتشار جليّة عند التأمل في طبيعة تلك الأماكن

واستخداماتها، فحيثما يتجمع أفراد المجتمع من مختلف الشرائح والطبقات، وتكثر حركة التنقل والاحتكاك اليومي، تتهيأ بيئة خصبة لممارسة هذه الظاهرة بصورٍ متعددة، وكان أبرز ما ميّز أساليب المتسولين في تلك المدة اعتمادهم على استغلال نقاط الازدحام المروري والاستدارات الرئيسية، حيث يُقبلون على سائقي السيارات سواءً الخاصة أو العامة، ويعرضون خدمات بسيطة كتنظيف زجاج المركبات دون طلب مسبق، مما يضع قائد السيارة في موقفٍ نفسيٍ واجتماعيٍ مُربك، يدفعه في كثيرٍ من الأحيان إلى مُكافأتهم بمبالغ مالية بسيطة لقاء الخدمة المقدمة، وهي في جوهرها - رغم ظاهرها المختلف - شكلٌ من أشكال التسول المُقنّع الذي كان يُمثّل أحد ملامح الحياة اليومية في الشوارع آنذاك.

شكّلت ظاهرة التسول، في صورتها التاريخية، نموذجاً واضحاً لتكيّف النشاط الاجتماعي غير الرسمي مع إيقاع الحياة المنظمة للمجتمع. فقد اتسم انتشارها بانتظام زمني مذهل، يُلاحَظ على مستويي اليوم والأسبوع. فخلال اليوم الواحد، كانت حركة المتسولين تشهد ذروتين رئيسيتين: الأولى مع ساعات الصباح الباكر، حيث يبدأ الموظفون والعاملون رحلتهم اليومية إلى أماكن عملهم في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة، والثانية مع اقتراب وقت العصر، المصاحب لعودتهم إلى منازلهم، وقد وفّرت هذه الفترات من الكثافة السكانية العالية في الشوارع والأحياء التجارية بيئةً مثاليةً للمتسولين، حيث تتحرك الجماهير وتزداد فرص اللقاء والعطاء.

أما على مستوى الأسبوع، فقد برز يومَا الخميس والجمعة كفاصل زمني ذي طبيعة خاصة، سجّلا أعلى مستويات النشاط التسولي وأكثرها كثافة، وكان لهذا الانتظام الزمني الدقيق جذورٌ متشابكة تضرب في عمق الثقافة والمعتقدات السائدة، فقد أسهم الدافع الديني والعقائدي بدور رئيسي في تشكيل هذه الصورة، إذ ساد بين الناس اعتقاد راسخ بأن فعل الصدقة، وتقديم الطعام والمساعدة للمحتاج، هو هدية متصلة بأرواح الموتى، تحمل ثواباً معنوياً وأجراً أخروياً، هذا الاعتقاد لم يدفع الناس إلى البذل والعطاء فحسب، بل نظّم أيضاً توقعات المتسولين أنفسهم، فكانوا يتدفقون بشكل كثيف ومتزامن مع الأوقات التي ترسّخت في العرف الشعبي كأوقات مفضلة للتصدق وإكرام الفقراء.

ولم تكن العوامل الدينية وحدها هي المحرّك، بل تفاعلت مع نمط الحياة الإجتماعية

والرسمية الذي كان سائداً، فقد اعتُبر يومَا الخميس والجمعة نهاية الأسبوع العملية الرسمية، حيث تُغلق الدوائر الحكومية أبوابها ويُعلن يوم عطلة، وقد أطلق هذا النظام العطلةَ لشريحة كبيرة ومنظمة من المجتمع، هم موظفو الدولة، الذين كانوا يخرجون بأعداد غفيرة إلى الأسواق والمنتزهات وأماكن الترفيه، وحوّل هذا الخروج الجماعي المدن إلى مساحات من الحركة والنشاط البشري، فخلق سوقاً حيوياً للعطاء، واستقطب بدوره أعداداً أكبر من المتسولين الباحثين عن الفرص وسط هذه الحشود.

المبحث الثاني

الإنعكاسات السلبية لظاهرة التسول في ضوء أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

شكّلت ظاهرة التسول عبر التاريخ تحدياً مجتمعياً بالغ الخطورة، حيث ارتبط تفاقمها عضوياً بتدني المستويات المعيشية للسكان وتردي الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب عدم توفر البيئة الأمنية المستقرة التي تمكّن الأفراد من كسب عيشهم الكريم[١٨]، وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في الحقب التي شهدت نزاعات مسلحة طاحنة، أعقبها عمليات تهجير قسرية ممنهجة، نزح على إثرها آلاف المدنيين عن ديارهم ومصادر رزقهم، فانحسرت أمامهم سبل العيش إلاّ مدّ الأكفّ طلباً للعون[١٩]، ولم تكن العوامل الاقتصادية والأمنية وحدها الدافع وراء انتشار التسول، بل ساهم في ذلك أيضاً تدهور الأوضاع الثقافية والتعليمية لشرائح مجتمعية واسعة، مما أدى إلى ترسّخ مفاهيم الاتكالية وفقدان المهارات الإنتاجية بين أجيال متعاقبة[٢٠].

ومع اتساع رقعة الظاهرة، امتدّت لتطال فئات المجتمع كافة، من أطفال في مقتبل العمر لم يدركوا بعد معنى الكسب، إلى شيوخ أعيتهم السنون وأرهقتهم الظروف، مروراً بفئات الشباب والنساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. وقد حوّل هذا الانتشار الواسع والمتنوع ظاهرة التسول إلى إشكالية اجتماعية معقدة التركيب، يصعب معها حصر الأسباب أو تشخيص الدوافع بدقة، مما أثّر سلباً على جهود الباحثين والمختصين في دراسة هذه الآفة بعمق، وأعاق في الوقت ذاته بلورة حلول جذرية وناجحة للحد من توسعها واستئصال جذورها من المجتمعات التي استشرت فيها[٢١].

أما عن الآثار التي خلفتها هذه الظاهرة المستفحلة، فقد تجسدت في ثلاثة أبعاد رئيسة وهي كالآتي:

١- البُعد الاجتماعي:

شكّل انتشار ظاهرة التسول اختراقاً صارخاً لمنظومة القيم التقليدية التي قامت على أساس الكسب الحلال، والمبادرة، وكرامة العمل. وقد أدى استمرار هذه الظاهرة، مع مرور الوقت، إلى تآكل مبدأ الاعتماد على الذات واحترام الذات، ليحل محله اعتماد دائم على عطف الآخرين العابر. هذا التحول هدّد أسس التماسك الاجتماعي وقلب المعادلة القيمية رأساً على عقب، كما افتقد المجتمع، في غالبه، الوعي الكافي والاستراتيجيات المؤسسية الفعّالة للتعامل مع جذور المشكلة، فاقتصرت ردود الفعل على التعاطف العاطفي الآني الذي سهّل، عن غير قصد، استمرارية التسول المهني المنظم واستدامة الإشكالية بدلاً من حلها(٢٢).

تحولت بيئة التسول إلى حاضنة خطيرة لمجموعة من الظواهر الاجتماعية المرضية التي هددت أمن النسيج المجتمعي وتماسكه، فأصبحت هذه البيئة الخصبة أداة لتفاقم جرائم خطيرة مثل الاعتداءات الجنسية وانتشار الأمراض المنقولة جنسياً بين الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والأطفال(٢٣)، كما تحولت إلى مدخل رئيسي لجرائم الاختطاف والاتجار بالبشر، حيث استغلَت شبكات الإجرام المنظم حالات الضعف والعوز. وارتبطت الظاهرة عضوياً بانتشار الجريمة المجتمعية، حيث أظهرت الإحصائيات أن نسبة كبيرة ممن يمارسون التسول ينحرفون نحو أنماط إجرامية بديلة كالنشل والسرقة. كما فرضت مخاطر جسيمة على السلامة العامة، حيث شكل المتسولون أنفسهم فئة عالية التعرض للإصابة أو الوفاة في الحوادث المرورية بسبب ممارستهم للنشاط في أماكن خطرة(٢٤).

٢- البُعد الاقتصادي والتنموي:

امتدت الآثار السلبية للمشكلة لتمس البنى الاقتصادية والحضرية للمجتمع بشكل ملموس، فقد شكّل انتشار المتسولين، خاصة في الشوارع الرئيسية والأماكن السياحية، عائقاً مرورياً أخلّ بانسيابية الحركة وروّع المنظر الحضاري للمدن، وكان لهذا التشوه البصري والوظيفي تأثير سلبي مباشر على القطاع السياحي، حيث ساهم في تشكيل صورة سلبية ثابتة عن الدولة أدت إلى إحباط الزوار وتقليص أعدادهم، مما حدّ من تدفق العملة الأجنبية وأضعف مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني. كما تحوّل غياب المأوى الملائم

والخدمات الصحية الأساسية للمتسولين إلى عامل يزيد الأعباء المالية على مؤسسات الدولة الصحية، التي اضطرت إلى تخصيص موارد إضافية لمعالجة أمراض وأوبئة كان من الممكن تفاديها في بيئة أكثر استقراراً ورعاية[٢٥].

فضلاً عن ذلك أن انخراط شريحة من المجتمع في التسول والجريمة بدلاً من الإنتاجية، يعني ضياع الطاقة البشرية وهدر الطاقات التي كان يمكن توجيهها لدفع عجلة الاقتصاد. علاوة على ذلك، تساهم البيئة الإجرامية المرتبطة بالتسول، مثل تجارة المخدرات، في استنزاف الاقتصاد الوطني وتقويض استقراره من خلال تدفقات الأموال غير المشروعة وتكاليف مكافحة الجريمة[٢٦].

٣- البُعد النفسي والسلوكي

تسببت ظاهرة انتشار التسول وما رافقها من تداعيات في إحداث أضرار نفسية عميقة على الفرد والمجتمع والصورة الذهنية للدولة، على المستوى الفردي، أدى انخراط الشخص في مهنة التسول لفترات طويلة إلى تآكل تدريجي لكرامته وإحساسه بقيمته الذاتية، حيث فقد تدريجياً الثقة بقدراته واعتاد على حالة من العجز والاعتماد الكلي على الآخرين، وقد تولد عن ذلك إصابته بأمراض نفسية مزمنة كالاكتئاب والانطواء الاجتماعي، فانغلق على نفسه وعاش في حلقة مفرغة من اليأس وفقدان الأمل في تغيير واقعه[٢٧].

أما على مستوى الصورة الذهنية للدولة، فقد شكلت المشهدية اليومية للمتسولين في الأماكن العامة والمناطق السياحية انطباعاً سلبياً قوياً لدى الزوار الأجانب، حيث انتشرت الصورة الذهنية عن الدولة كبيئة غير منظمة وغير آمنة وترزح تحت وطأة الفقر، وقد أدى هذا الانطباع السلبي إلى ترسيخ قرار العديد من السياح بعدم العودة لزيارة الدولة مرة أخرى، كما أثّر سلباً على رغبة المستثمرين المحتملين في النظر إليها كوجهة جادة، مما عزز لدى المجتمع الدولي نظرة تشوبها الشفقة أو التحفظ، وساهم في عزلته النسبية[٢٨].

كما ولّد ارتفاع معدلات الجرائم المرتبطة بهذه الظاهرة أو المتزامنة معها جوّاً عاماً من الخوف والقلق المستمر، الذي امتد ليشمل السكان المحليين والزوار على حد سواء[٢٩]، وقد تآكل الشعور الأساسي بالأمان والطمأنينة الذي تُبنى عليه جودة الحياة، وتحوّلت الأماكن العامة من فضاءات للراحة والاستجمام إلى مصدر للتردد والتوجس، مما أفقد المجتمع جزءاً

من حيويته النفسية وجاذبيته الحضارية[٣٠].

والجدير بالذكر على المدى الطويل، كان أخطر إرث تركه انتشار التسول هو تشكيله لجيل جديد حمل سمات ثقافية وسلوكية خطيرة، فقد غذّت بيئة التسول ثقافة الاستسلام والكسب السهل، وقوضت قيمة الجهد والمثابرة[٣١]، كما تحولت هذه البيئة، في حالات كثيرة، إلى أرض خصبة للانحراف، حيث شجعت على تبني السلوك الإجرامي واستخدام العنف كوسيلة للبقاء أو التنافس على الموارد المحدودة[٣٢]، وكانت إحدى أبرز الكوارث الاجتماعية الناتجة هي ارتفاع معدلات جنوح الأحداث، حيث وجد العديد من الأطفال والشباب أنفسهم منساقين إلى دوائر الجريمة والسلوك الهدّام، نتيجة لغياب البدائل المشروعة ولانخراطهم المبكر في عالم قائم على الهامشية والاحتيال، مما أضعف بنيتهم النفسية والأخلاقية وقطع الطريق أمام إمكانية إدماجهم الإيجابي في المجتمع في المستقبل[٣٣].

شكّلت الظاهرة اختراقاً خطيراً للسلامة النفسية للأفراد، حيث أدت إلى انحلال تدريجي للحس الفطري بالتعفف والاكتفاء الذاتي، مسببة تآكلاً بطيئاً لكنه ثابت في كرامة الإنسان. وتعزز هذا التآكل من خلال صراع نفسي مرير بين الفطرة السليمة الرافضة للاتكال وبين الواقع القاسي الذي يفرض سلوكيات مناقضة للجوهر الإنساني، مما أدى إلى فقدان الاحترام الذاتي وانزياح بوصلة القيم[٣٤]، وكان الأطفال أكثر الفئات تعرضاً لصدمات نفسية عميقة[٣٥]، حيث واجهوا نظرات الازدراء المجتمعي التي سلبتهم براءتهم وشكّلت هويتهم بشكل سلبي، أدى هذا إلى حالة من التبلد العاطفي وفقدان الحساسية كآلية دفاع، محفوراً في أعماقهم جرحاً نفسياً يهدد قدرتهم على تكوين علاقات سليمة ويترك ندوباً طويلة الأمد في الثقة واحترام الذات[٣٦].

المبحث الثالث

معالجات فعالة ومستدامة لظاهرة التسول

بناءً على الأسباب التي استعرضناها والعوامل التي أوضحت لنا أبعاد هذه الظاهرة وانتشارها، لابد لنا من تقديم بعض الحلول أو المقرحات ونأمل من الجهات المعنية دراسة تفعيلها بما يتوافق مع صلاحياتها واختصاصاتها.

علماً أن معالجة ظاهرة التسول لا يمكن أن تكون رد فعل عشوائياً أو جزئياً، بل تحتاج إلى خطة استراتيجية متعددة المحاور والمستويات، تتعامل مع الظاهرة كعرض مرضي لنظام اجتماعي واقتصادي يعاني من اختلالات عميقة. وتنبني هذه الخطة على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي الاحتواء والردع المباشر للظاهرة ومخاطرها الآنية، والثانية هي العلاج والوقاية من خلال اقتلاع جذورها الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: التدخل المباشر والاحتواء (المستوى القصير والمتوسط)

في إطار دور مؤسسة شؤون العمل والرعاية الاجتماعية المحوري في معالجة الظواهر المجتمعية، يمكن التصدي لظاهرة التسول غير المشروع من خلال المحاور العملية التالية، والتي تهدف إلى معالجة الجذور مع تقديم الحلول الإنسانية:

١- يأتي تفعيل وتحديث الأطر التشريعية كخطوة أساسية، حيث يتوجب على المؤسسة العمل مع الجهات التشريعية لسن قوانين رادعة وواضحة تستهدف التسول المنظم والشبكات الإجرامية التي تستغل الفئات الضعيفة، مع التركيز بشكل خاص على تحريم استغلال القاصرين وذوي الاحتياجات الخاصة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تراعي هذه التشريعات الطابع الإنساني، بحيث توجه الحالات الاجتماعية الحقيقية نحو برامج الرعاية والتأهيل التابعة للمؤسسة، بدلاً من تطبيق النهج العقابي البحت.

٢- تشكل التوعية المجتمعية الذكية ركيزة وقائية بالغة الأهمية. هنا يمكن للمؤسسة قيادة وإطلاق حملات توعوية مستدامة ومتكاملة، بالتعاون مع وسائل الإعلام ووزارتي التعليم والشؤون الإسلامية، لتثقيف المجتمع حول مخاطر التسول المحترف وكيفية التمييز بين المحتاج الحقيقي والمتسول المحتال. كما يجب أن تحث هذه الحملات المواطنين والمقيمين على توجيه مساعداتهم عبر القنوات الرسمية الآمنة والمؤسسات الخيرية المعتمدة، والتي تضمن وصول العون لمستحقيه الفعليين ضمن شبكة الأمان الاجتماعي التي تشرف عليها المؤسسة.

٣- تعزيز الرقابة الأمنية المستهدفة بأهمية عملية في ملاحقة الظاهرة، وذلك من خلال التعاون الوثيق بين المؤسسة وأجهزة الأمن. يمكن تكثيف الجهود في النقاط الساخنة

المعروفة بانتشار الظاهرة، مع دعم العمل الميداني بتقنيات حديثة كأنظمة المراقبة الذكية، ليس لملاحقة المتسولين كأفراد، بل لتفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة التي تقف خلفهم. ويبقى الهدف النهائي هو تحويل الحالات الحقيقية المكتشفة إلى نظام الرعاية الاجتماعية الشامل الذي تقدمه المؤسسة، مما يحقق التوازن بين إنفاذ القانون وتقديم الحماية الاجتماعية.

٤- في إطار الجهود الرامية إلى تنظيم الحماية الاجتماعية ومعالجة ظاهرة التسول، يمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تكليف مديريات الرعاية الاجتماعية في كل محافظة بإنشاء "صناديق محلية لدعم الفئات المتسولة والمعوزة". تقوم هذه الصناديق على جمع التبرعات من فئات المجتمع الميسورة، والتجار، والمحسنين الراغبين في الإسهام في أعمال الخير، وذلك وفق آلية رسمية وموحدة ترعاها الوزارة.

ولضمان فاعلية هذه الصناديق، تعمل المديريات بالتنسيق مع المرجعيات الدينية والشخصيات الاجتماعية المؤثرة في كل محافظة، لتعبئة المجتمع وحثه على التبرع، انطلاقاً من قيم التكافل الاجتماعي والإسلامي التي يتميز بها مجتمعنا. يهدف هذا النهج إلى تحويل المساعدات الفردية العشوائية إلى دعم مؤسسي منظم، يضمن وصول المبلغ إلى المستفيدين الحقيقيين عبر منظومة البيانات الاجتماعية التي تديرها المديريات، وبما يحفظ كرامة الفرد ويُعزز من استهداف الدعم للمحتاجين فعلاً.

ثانياً: العلاج والوقاية (المستوى المتوسط والطويل - معالجة الجذور)

في الإطار طويل ومتوسط المدى لمعالجة جذور ظاهرة التسول، تبرز محاور العلاج والوقاية كاستراتيجية شاملة، حيث يمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قيادة الجهود عبر التعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين وفق الآتي:

يبدأ المسار بمرحلة التشخيص والتقييم الدقيق، حيث يمكن للوزارة إنشاء وتشغيل قاعدة بيانات وطنية موحَّدة، بالشراكة مع وزارات الداخلية والصحة والجهات ذات العلاقة، لتسجيل وتقييم كل حالة يتم ضبطها. يجب أن يُركِّز هذا التقييم على الجوانب الصحية (الجسدية والنفسية)، والتعليمية، والمهارية، والظروف الأسرية والاقتصادية، بهدف التصنيف الدقيق للحالات إلى: محتاج حقيقي (كالأرامل واليتامى وذوي الإعاقة والمفصولين

عن العمل)، أو شخص يعاني من الإدمان ويحتاج لإعادة تأهيل، أو متسول محترف يعمل ضمن شبكة إجرامية، أو قاصر مُستغل. يشكل هذا التصنيف الأساس العلمي لكافة التدخلات اللاحقة.

بناءً على نتائج التشخيص، تتحول الوزارة إلى تصميم وتنفيذ برامج إعادة التأهيل والإدماج الشاملة والمخصصة، فبخصوص الحالات الاجتماعية الحقيقية، يتم دمجها في برامج الضمان الاجتماعي والمساعدات النقدية أو السكنية المشروطة التابعة للوزارة، وتوفير الرعاية الصحية، وربطها بفرص عمل مناسبة عبر مكاتب التشغيل وبرامج التوطين بالتعاون مع القطاع الخاص، أما فيما يخص حالات الإدمان، فتعمل الوزارة على توجيهها - إلزامياً أو تشجيعياً - إلى مراكز العلاج المتخصصة، مع ضمان توفير الدعم اللاحق ومتابعة ما بعد العلاج لمنع الانتكاس. وفي الحالات الحرجة مثل القاصرين المستغلين، تضطلع الوزارة - من خلال مؤسسات الرعاية التابعة لها - بوضعهم تحت الحماية المباشرة، وتقديم المتابعة النفسية والتعليمية، مع التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية لملاحقة المستغلين. بينما تُوجَّه الجهود نحو المتسولين المحترفين والقادرين على العمل من خلال برامج تدريب مهني مكثفة وحوافز للانخراط في سوق العمل، مع المتابعة السلوكية.

لا تكتمل هذه الاستراتيجية دون تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تُشرف عليها الوزارة، وذلك عبر دعم وتقوية مؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات الخيرية المعتمدة لضمان سرعة وكفاءة وصول الدعم للمستحقين، مما يُغلِق الثغرة التي تستغلها عصابات التسول المنظم ويمنع لجوء المحتاجين الحقيقيين إلى الشارع.

وأخيراً، تتطلب المعالجة الجذرية التركيز على معالجة البيئات الحاضنة للظاهر، وهذا يستدعي من الوزارة، بالتعاون مع الجهات المحلية والتنموية، تنفيذ برامج تنموية مستهدفة في الأحياء والمناطق الأكثر فقراً وتهميشاً، والتي تشكل مصدراً لمعظم الحالات، وذلك عبر تحسين الخدمات والبنى التحتية، وخلق فرص عمل محلية، ومكافحة الأمية والتسرب من التعليم، وهذا كله يؤكد أن معالجة الظاهرة بشكل جذري تتطلب تعاوناً مؤسسياً شاملاً، تكون فيه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حجر الزاوية في التنسيق والتكامل بين جميع الجهود.

لذا يمكن القول أن نجاح أي خطة لمكافحة التسول مرهون بتكامل وتناسق جهود جميع

الأطراف: الأمني والاجتماعي والصحي والتشريعي والإعلامي والاقتصادي. كما أن النجاح الحقيقي يُقاس ليس بعدد المتسولين الذين تمت إزالتهم من الشوارع، بل بعدد من تم إعادة تأهيلهم وإدماجهم بشكل فعال ومستدام في المجتمع كأفراد منتجين، وبانحسار البيئات التي تنتج هذه الظاهرة. إنها معركة طويلة تحتاج إلى إرادة سياسية واجتماعية قوية، وإلى نظرة إنسانية عميقة تدرك أن المتسول غالباً ما يكون ضحية قبل أن يكون مجرماً.

الخاتمة وأهم التوصيات:

توصلت الدراسة الموسومة: ظاهرة التسول في العراق: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ـ محافظة النجف الأشرف أنموذجاً (الأسباب والمعالجات) إلى جملة من النتائج منها:

١ـ تفعيل دور المؤسسات الدينية والخيرية في التوعية وتوجيه الصدقات عبر قنوات رسمية.

٢ـ إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمحتاجين الحقيقيين بالتعاون بين العتبات المقدسة والجهات الحكومية والمحلية.

٣ـ تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي من خلال ورش تدريبية حرفية وتقديم قروض حسنة لإقامة المشاريع الصغيرة.

٤ـ تعزيز الرقابة وإجراءات التنظيم بحملات ميدانية مشتركة، خاصة حول الحرمين الشريفين، وتطبيق الأنظمة المحلية.

٥ـ إطلاق حملات توعية مجتمعية مكثفة عبر وسائل الإعلام لنشر ثقافة إعطاء الصدقة بالمكان الصحيح.

٦ـ توفير برامج رعاية متخصصة لفئات مثل ذوي الإعاقة والأيتام، وإنشاء مركز استقبال للمتسولين القادمين من خارج المحافظة.

٧ـ التعاون مع المؤسسات التعليمية لتعزيز قيم العمل والاعتماد على الذات في المناهج والنشاطات الطلابية.

٨ـ مراجعة وتطوير التشريعات المحلية لوضع أنظمة واضحة للتعامل مع التسول تحمي الضعفاء وتحد من الاحتراف.

٩ـ ضرورة توعية أبناء المجتمع في النجف الأشرف بضرورة تقديم المساعدات المالية لمن هم في حاجة حقيقية إليها، مع التأكد من أنهم يستحقون هذه المساعدات. تقديم المساعدة لكل من يدعي التسول دون التحقق من وضعه يمكن أن يساهم في اتساع هذه الظاهرة وانتشارها، مما يشجع على التسول.

١٠ـ كشفت الدراسة عن انتشار واسع لظاهرة التسول في مركز محافظة النجف، لاسيما في الأماكن التي تشهد حركة كثيفة مثل العتبات المقدسة والتقاطعات المرورية والحدائق العامة والمحيط القريب من العيادات الطبية والمستشفيات، كما رصدت الدراسة تركيزًا واضحًا للمتسولين في مواقع محددة مثل التقاطعات المرورية والمناطق العامة، حيث تتوفر فرص أكبر للتبرع، كما اتضح استغلال نقاط الازدحام المروري إذ اعتمد المتسولون على استغلال نقاط الازدحام المروري والاستدارات الرئيسية، حيث يعرضون خدمات بسيطة مثل تنظيف زجاج المركبات دون طلب مسبق، مما يضع قائد السيارة في موقف نفسي واجتماعي مربك.

هذه النتائج تشير إلى أهمية التدخل الفعال من قبل الجهات المختصة للحد من انتشار ظاهرة التسول وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المحتاجة في محافظة النجف الأشرف.

أهم التوصيات:-

١ـ تنظيم ندوات متعددة المجالات للتعريف بآثار التسول السلبية على الفرد والمجتمع، تشمل الجوانب الدينية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ـ توحيد جهود المجتمع لتحديد أماكن المتسولين وتقديم الرعاية لهم عبر مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية، لإزالة أي مبرر للتسول.

٣ـ رصد الفئات الضعيفة مثل الفقراء وأصحاب العاهات وأطفال الشوارع، وتوفير الرعاية المناسبة لهم من قبل الدولة أو المؤسسات الخيرية، ثم تطبيق عقوبات رادعة على من يتخذون التسول مهنة احتيالية.

هوامش البحث

(١) حلا زيدان المعاضيدي، احمد إبراهيم عبد منصور، "الفقر: المفهوم والأسباب العراق انموذجاً، مجلة "تنمية الرافدين"، (المجلد ٣٥ن العدد ١١٤، ٢٠١٣)، ص١٠٢.

(٢) محمد لبيب النجي، الأسرة الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

(٣) نبراس طه خماس، ظاهرة التسول في العراق أسباب التسول لدى المتسولات في مدينة بغداد انموذجا، مجلة "اشراقات تنموية"، العدد٣٧، ٢٠٢٢.

(٤) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العرب، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٩.

(٥) ابريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة: صفاء الأعسر، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥، ص١٦.

(٦) كاظم عبد الله نزال جاسم المياحي، ظاهرة التسول وسياسات المواجهة في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص١٧٧.

(٧) ينظر: مايكل آ. بالمر، حراس الخليج: توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢، ترجمة: نبيل زكي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥م.

(٨) عبد علي المعموري، خضير عباس النداوي، "السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي"، مجلة" الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد٤، ٢٠١١، ص٨.

(٩) عبد علي المعموري، خضير عباس النداوي، المصدر السابق، ص٩.

(١٠) كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦، ص٩٦.

(١١) عماد عبد اللطيف سالم، الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة، محاولة للخروج من الحلقة المفرغة، مجلة" الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٣، ٢٠١٧، ص٤٦٩.

(١٢) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفر (العدد٣، ١٩٩٦)، ص٦.

(١٣) قليلب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم ١١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٢؛ محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الغدد٣، ١٩٩٦، ص٦.

(١٤) ضحى سعد عبيد؛ هبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا ـ العراق أنموذجاً، مجلة "حمورابي"، العدد ٣٣-٣٤، السنة الثامنة، ٢٠٢٠م، ص٧٢.

(١٥) محمد عبد الجابر علي الحلواني، ظاهرة التسول وكيف عالجها الإسلام، مجلة "كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ"، العدد الخامس، ٢٠٢١م، ص٨٥.
(١٦) محمد لبيب النجي، الاسرة الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٥.
(١٧) قليلب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم ١١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٢، ص٢٥.
(١٨) فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول اسبابه وعلاجه، مراجعة مصطفى بن العداوى، ٢٠٠٩، ص ٥٥.
(١٩) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥٧.
(٢٠) إيريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة: صفاء الأعسر، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥، ص١٦.
(٢١) عمر سعدي سليم الموسوي، التسول وأثره على الأمن المجتمعي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
(٢٢) فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص١٤.
(٢٣) حمدي أحمد سيد ابو مساعد، تحسين نوعية الحياة للنساء المتسولات، مجلة "الآداب والعلوم الانسانية"، جامعة المنا، العدد (٧٠)، ٢٠١٠، ص١٦٥.
(٢٤) ريم عبد الوهاب اسماعيل، ظاهرة تسول الأطفال، مجلة "دراسات موصلية"، العدد٤٢، ٢٠١٣، ص١٨٣.
(٢٥) شهيب عادل، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٣٠.
(٢٦) سمير حسن عطية، دور المراكز البحثية في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات وتأثيرها على المجتمع العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣٤، ص٢١١؛ تقي اياد خليل، الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات دراسة نظرية، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٦١، ص٤٦١.
(٢٧) طلعت كاظم مهدي، احكام المخدرات دراسة فقهية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٤٠، المجلد ٢، ص٥٦١.
(٢٨) اخلاص زكي فرج؛ جاسم كيطان شديخ، أسباب تسول الاطفال وعلاقته بالتسرب، مجلة "دراسات تربوية"، العدد ٦١، ٢٠٢٣.
(٢٩) عرفة محمد، اسباب ظاهرة التسول واثارها الاقتصادية، مجلة" الاقتصادية الالكترونية"، العدد ٤٢، ٢٠٠٧.
(٣٠) كريم محمد حمزة، أطفال صدمة الحرب قبلها وبعدها، مجلة "دراسات اجتماعية"، بيت الحكمة، العدد١٩، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٧٩.
(٣١) هيفاء عبد الرحمن شلهوب، معوقات مكافحة التسول في المملكة العربية السعدية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد٢٩، العدد ٥، ٢٠١١، ص٢٥٨.
(٣٢) عفاف زياد وادي، الأثار النفسية والصحية لمتعاطي المخدرات واقتراح برنامج لعلاجها، جامعة بغداد، العدد٥٨، لسنة ٢٠١٨، ص١٢١.

(٣٣) قاسم عبود الدباغ، التسول والانحراف عند الأطفال في العراق، مجلة "دراسات اجتماعية"، بيت الحكمة، العدد٢٦، ٢٠١١، ص١٥.

(٣٤) سمية عمر القريو، ظاهرة التسول: أسبابها وآثارها، مجلة "علوم التربية"، جامعة صبراته ـ قسم علم الاجتماع، العدد الثامن عشر، ٢٠٢٤، ص٢٩٥.

(٣٥) قاسم عبود الدباغ، المصدر السابق، ص٥ـ ١١.

(٣٦) فؤاد طوهارة، محاضرات في مادة المخدرات والمجتمع، جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠٢٢ـ٢٠٢٣، ص٥٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الاطاريح والرسائل الجامعية العربية:

١. شهيب عادل، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢. كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت١٩٩٠ـ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦.

ثانياً: الكتب العربية:

١. ابريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة: صفاء الأعسر، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.

٢. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العرب، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٣. عمر سعدي سليم الموسوي، التسول وأثره على الأمن المجتمعي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

٤. فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص١٤.

٥. فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول اسبابه وعلاجه، مراجعة مصطفى بن العداوى، ٢٠٠٩.

٦. قليلب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم ١١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٢.

٧. محمد لبيب النجي، الأسرة الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

٨. ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩. مايكل آ. بالمر، حراس الخليج: توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢، ترجمة: نبيل زكي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥م.

١٠. محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفر (العدد٣، ١٩٩٦).

١١. قليلب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم ١١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٢.

١٢. محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الغدد٣، ١٩٩٦.

١٣. محمد لبيب النجي، الاسرة الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

١. اخلاص زكي فرج؛ جاسم كيطان شديخ، أسباب تسول الاطفال وعلاقته بالتسرب، مجلة "دراسات تربوية"، العدد ٦١، ٢٠٢٣.

٢. تقي اياد خليل، الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات دراسة نظرية، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٦١.

٣. حلا زيدان المعاضيدي، احمد إبراهيم عبد منصور، "الفقر: المفهوم والأسباب العراق انموذجاً، مجلة "تنمية الرافدين"، (المجلد ٣٥ن العدد ١١٤، ٢٠١٣).

٤. حمدي أحمد سيد ابو مساعد، تحسين نوعية الحياة للنساء المتسولات، مجلة "الآداب والعلوم الانسانية"، جامعة المنا، العدد (٧٠)، ٢٠١٠.

٥. ريم عبد الوهاب اسماعيل، ظاهرة تسول الأطفال، مجلة "دراسات موصلية"، العدد٤٢، ٢٠١٣.

٦. سمية عمر القريو، ظاهرة التسول: أسبابها وآثارها، مجلة "علوم التربية"، جامعة صبراته ـ قسم علم الاجتماع، العدد الثامن عشر، ٢٠٢٤.

٧. سمير حسن عطية، دور المراكز البحثية في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات وتأثيرها على المجتمع العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣٤.

٨. ضحى سعد عبيد؛ هبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا ـ العراق أنموذجاً، مجلة"حمورابي"، العدد ٣٣-٣٤، السنة الثامنة، ٢٠٢٠م.

٩. طلعت كاظم مهدي، احكام المخدرات دراسة فقهية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٤٠، المجلد ٢.

١٠. عبد علي المعموري، خضير عباس النداوي، "السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي"، مجلة" الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد٤، ٢٠١١.

١١. عماد عبد اللطيف سالم، القساد في العراق من البنية إلى الظاهرة، محاولة للخروج من الحلقة المفرغة، مجلة" الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٣، ٢٠١٧.

١٢. عرفة محمد، اسباب ظاهرة التسول واثارها الاقتصادية، مجلة" الاقتصادية الالكترونية"، العدد ٤٢، ٢٠٠٧.

١٣. عفاف زياد وادي، الأثار النفسية والصحية لمتعاطي المخدرات واقتراح برنامج لعلاجها، جامعة بغداد، العدد٥٨، لسنة ٢٠١٨.

١٤. فؤاد طوهارة، محاضرات في مادة المخدرات والمجتمع، جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

١٥. قاسم عبود الدباغ، التسول والانحراف عند الأطفال في العراق، مجلة "دراسات اجتماعية"، بيت الحكمة، العدد٢٦، ٢٠١١.

١٦. كريم محمد حمزة، أطفال صدمة الحرب قبلها وبعدها، مجلة "دراسات اجتماعية"، بيت الحكمة، العدد١٩، بغداد، ٢٠٠٨م.

١٧. كاظم عبد الله نزال جاسم المياحي، ظاهرة التسول وسياسات المواجهة في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠٢٢.

١٨. محمد عبد الجابر علي الحلواني، ظاهرة التسول وكيف عالجها الإسلام، مجلة "كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ"، العدد الخامس، ٢٠٢١م.

١٩. نبراس طه خماس، ظاهرة التسول في العراق أسباب التسول لدى المتسولات في مدينة بغداد انموذجا، مجلة "اشراقات تنموية"، العدد٣٧، ٢٠٢٢.

٢٠. هيفاء عبد الرحمن شلهوب، معوقات مكافحة التسول في المملكة العربية السعدية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد٢٩، العدد ٥، ٢٠١١.